دراسة تحليلية للأرصدة الوسيطية للتسيير للمجمع الصناعي صيدال خلال الفترة (2016–2019)

An analytical study of the intermediate management balances of the Saidal industrial complex during the period (2016-2019)

الأغا تغريد [1] / أبركان ياسين [2] / Aberkane Yacine [2] / El-Agha Taghrid [1]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة، telagha@yahoo.fr

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة ، aberkane_yacine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 20 /2021/09 تاريخ القبول: 20 /2021/12 تاريخ النشر: 30 /2021/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير لمجمع صيدال، للتمكن من الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتسويقية المتبعة من طرف المجمع، ومن تم تقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين أدائه.

وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من نقاط الضعف التي يعاني منها مجمع صيدال لاسيما فيما يتعلق بتسويق المنتجات، التبعية المطلقة لاستيراد المواد الأولية، عدم انعكاس أجور المستخدمين على إنتاجية العامل واستهلاكها الجزء الأكبر من القيمة المضافة المحققة، بالإضافة إلى ضعف المردودية المالية.

كلمات مفتاحية: الأرصدة الوسيطية للتسيير، الأداء المالي، المردودية المالية.

تصنيف **JEL** : G32 , G23, L25

Abstract:

This study aims to analyze the intermediate balances of management of the Saidal Complex, to be able to judge the validity of the financial, production and marketing policies adopted by the group, and the necessary suggestions were made to improve its performance.

The study concluded that there are many weaknesses that the complex suffers from especially with regard to the marketing of products, absolute dependence on the import of raw materials, the lack of reflection of users' wages on the worker's productivity and consumption of the bulk of the added value achieved, and the weakness of financial profitability.

Keywords: Intermediate balances of management; Financial performance; Financial profitability.

Jel Classification Codes: L25, G23, G32

Résumé:

Cette étude vise à analyser les soldes intermédiaires de gestion du groupe Saidal, pour pouvoir juger sur la fiabilité de la politique financière, de production et de commercialisation adoptées par le complexe, et les suggestions nécessaires ont été faites pour améliorer ses performances.

L'étude a conclu qu'il existe de nombreuse faiblesses dont souffre le complexe Saidal, notamment en ce qui concerne la commercialisation des produits, la dépendance absolue vis-à-vis de l'importation de matières premières, le manque de réflexion des salaires des utilisateurs sur la productivité de l'ouvrier et la consommation des l'essentiel de la valeur ajoutée réalisée, en plus de la faible rentabilité financière.

Mots-clés: Soldes intermédiaires de gestion; Performance financière; Rentabilité financière.

Codes de classification de Jel: **:** L25, G23, G32

المؤلف المرسل: الأغا تغريد، الإيميل: telagha@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتمد تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى إبراز وتحليل كل عنصر من عناصر نشاط المؤسسة لمعرفة نقاط القوة فيها لتعزيزها ونقاط الضعف التي تعاني منها لمعالجتها، ومن بين تلك الأدوات نجد الأرصدة الوسيطية للتسيير التي تسمح بتوضيح كل العناصر الأساسية المكونة للنتيجة الصافية، ومن تم الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

وفي هذا الإطار، سيتم دراسة مؤسسة عمومية رائدة في مجال صناعة المنتجات الصيدلانية ألا وهي المجمع الصناعي صيدال، من خلال تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير خلال الفترة 2016-2019، بهدف التعرف على كل من مستويات الإنتاج، رقم الأعمال، القيمة المضافة، أجور المستخدمين، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، وتحليلها، بهدف الحكم على مدى التسيير الأمثل لها، ومن ثم تقديم الحلول والتوصيات اللازمة.

1.1 الإشكالية: بناء على ما سبق، تبرز إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أهمية تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير للمجمع الصناعي صيدال؟

2.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير لمجمع صيدال خلال الفترة 2016-2019، بهدف الحكم على الأداء المالي له من خلال:

- تحليل مستويات رقم الأعمال؛
- تحليل مستويات القيمة المضافة؛
- تحليل تغيرات كتلة الأجور؛
- تحليل مستويات الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- تحليل المردودية المالية.

3.1 منهج الدراسة: تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم مجمع صيدال وتحليل مختلف النسب المالية المرتبطة بالأرصدة الوسيطية للتسيير خلال الفترة الممتدة (2016-2019).

2. ماهية الأرصدة الوسيطية للتسيير

1.2 مفهوم وأهمية الأداء المالي

يتمثل الأداء المالي في تحديد مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة بما يسمح بالحكم على درجة كفاءتها، ويتم قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية بهدف الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة (مريم و خنفري، 2019، الصفحات 224-223) .

حيث تبرز أهمية الأداء المالي في التأكد من تحقيق الأهداف المرجوه للمؤسسة من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي المحقق والأداء المتوقع في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم تقرير مالي حول وضعية المؤسسة ومدى سعيها لمعالجة الاختلالات التي تعترض تطورها، كما يساعد المؤسسات في عملية الرقابة، التخطيط وتحديد استراتيجيتها على المدى البعيد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يسمح الأداء المالي للمستثمرين من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها، ويساعدهم في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم حول مدى الاستثمار في مؤسسة ما دون غيرها، وذلك من خلال تقييم كل من ربحية المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها وثروة المساهمين، تقييم سيولتها بهدف تحديد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، تقييم مديونيتها لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، تقييم نشاطها لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها، وتقييم حجمها بهدف مقارنتها بالمؤسسات ذات نفس النشاط (بوزاغو و بن عومر، 2020، صفحة 326).

2.2 مفهوم وتحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير

تسمح الأرصدة الوسيطية للتسيير بتحليل كيفية تكوين نتيجة السنة من خلال الفرق بين الايرادات والتكاليف، حيث تمثل متتالية تفصيلية للتدفقات الناتجة من جدول النتائج، وتتكيف مع مختلف نشاطات المؤسسة بما فيها الأنشطة التجارية، الخدمات، الصناعة، وتتمثل هذه الأرصدة في العناصر التالية: (الصالح، 2014، الصفحات 121-123)

- **رقم الأعمال:** يتمثل في مجموع الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وهو عبارة عن مبيعات البضائع (الناتجة عن النشاط التجاري، مضافا إليها كل من الإنتاج المباع (الناتج عن النشاط الصناعي) والخدمات (الناتجة عن النشاط الخدمي)، ويسمح هذا الرصيد بقياس معدل نمو نشاط المؤسسة، قياس القدرة التنافسية، قياس فعالية الوظائف التسويقية (بن ساسي و قرشي، 2006، الصفحات 170-171).

- **إنتاج الدورة:** يتعلق إنتاج الدورة بالمؤسسات الإنتاجية، حيث يجمع بين الإنتاج المباع، الإنتاج المخزن والإنتاج المثبت، ويسمح بقياس نشاط المؤسسة.

- **استهلاك الدورة:** يتمثل في الجمع بين المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية والاستهلاكات الخارجية الأخرى، حيث يتمثل في مختلف السلع والخدمات التي تستهلكها المؤسسة عند قيامها بنشاطها.

- **القيمة المضافة:** هي عبارة عن الفرق بين إنتاج الدورة وإستهلاك الدورة، وتعبر عن الثروة المحققة من طرف المؤسسة، وتساهم في تحليل مختلف الوضعيات المالية لها.

- **إجمالي فائض الاستغلال:** يعبر عن التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، ويتمثل في القيمة المضافة مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، حيث يقيس الثروة المالية المحققة من خلال النشاط الرئيسي للمؤسسة.

– **النتيجة العملياتية:** تتمثل في مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافا إليها النشاطات العملياتية، وتعتبر مؤشرا جيدا للدلالة على نتيجة دورة الاستغلال للمؤسسة، ويتم احتسابها من خلال إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

– **النتيجة المالية:** هي عبارة عن النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة، وتمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

– **النتيجة العادية قبل الضريبة:** تتمثل في الجمع بين النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وهي عبارة عن نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة.

– **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** هي النتيجة الصافية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية والضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية.

– **النتيجة غير العادية:** هي الفرق بين المنتجات غير العادية والأعباء غير العادية، أي هي عبارة عن نتيجة الإيرادات والأعباء التي تقع في ظروف استثنائية (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 25).

– **صافي نتيجة السنة المالية:** تخضع النتيجة الصافية للزيادة أو النقصان حسب التغيرات التي تطرأ على كل من النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية، وتتمثل في جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

3. تقديم المجمع الصناعي صيدال

مجمع صيدال هو مؤسسة عمومية جزايرية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، تعود نشأته إلى سنة 1977 تحت تسمية الصيدلية المركزية الجزائرية لتتم إعادة هيكلتها في سنة 1982 لتصبح في شكل مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بعد ضم فرع

أنتيبيوتيك، وبعدها تحولت صيدال إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير في فيفري1989 (دحمان، 2010، صفحة 25)، وفي سنة 1993 تم السماح للمؤسسة بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وفي سنة 1997 تم إعادة هيكلتها لتصبح عبارة عن المجمع الصناعي صيدال يضم ثلاثة فروع (فرع فارمال، فرع انتيبيوتيكال، وفرع بيوتيك) برأسمال اجتماعي يبلغ 2.5 مليار دينار جزائري موزع على 10 مليون سهم بقيمة 250 دج للسهم الواحد(Saidal, non défini) ، وفي فيفري 1999 قام مجمع صيدال بفتح رأسماله عن طريق العرض العلني للبيع بنسبة 20% من رأسماله ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزع على 2 مليون سهم، وفي سبتمبر 1999 تم إدراج أسهم مجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر بعد استيفاءه لشروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، وقدر مبلغ الإدراج بقيمة 800 دينار جزائري للسهم الواحد (بورصة الجزائر، عدم ذكر السنة).

ويتوفر مجمع صيدال على العديد من مصانع الإنتاج تتوزع كما يلي: (صيدال، عدم ذكر السنة)

- **مصنع المدية:** متخصص في إنتاج المضادات الحيوية.
- **مصنع الدار البيضاء:** ينتج هذا المجمع تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال (شراب، محلول، مرهم، أقراص).
- **مصنع جسر قسنطينة:** يضم هذا المصنع قسمين منفصلين الأول لصناعة الأدوية في مختلف الأشكال (التحاميل، أمبولات، أقراص)، والآخر مزود بتكنولوجيا حديثة متخصصة في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات)، كما يحتوي على مخبر مراقبة الجودة.
- **مصنع الحراش:** يحتوي على أربع ورشات إنتاج تتمثل في ورشة الأشربة، ورشة المحاليل، ورشة الأقراص والملبسات وورشة المراهم.
- **مصنع قسنطينة:** يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب، كما يوجد قسم متخصص في إنتاج الأنسولين.
- **مصنع عنابة:** متخصص في تصنيع الأشكال الصلبة من أقراص وكبسولات.
- **مصنع شرشال:** يتكون من ثلاث ورشات للإنتاج تتمثل في ورشة الأشربة، ورشة المحاليل المكثفة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس.

ومن بين الأهداف التي يسعى مجمع صيدال لتحقيقها ما يلي: (صيدال، 2014)

- تنويع وتوسيع قائمة المنتجات من الأدوية بالتركيز على الأدوية الجنيسة، وضرورة توافقها مع المتطلبات القانونية خاصة من حيث السلامة، الأمن، الفعالية وإرضاء المستهلك.
- تحسين نوعية الأدوية وبأسعار تنافسية.
- العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا.
- التحكم في التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتسيير فعال لمختلف المصالح.
- المحافظة على مناصب الشغل والبحث عن فرص أخرى لتوظيف العمال للمساهمة في تخفيف نسبة البطالة.
- ضمان استمرارية المجمع من خلال المحافظة والرفع من حصته في السوق الوطنية ودخول الأسواق الأجنبية، مع البحث المستمر في تطوير الأداء الاقتصادي والمالي.
- تعزيز مكانة المجمع كرائد في سوق الأدوية.

4 تقييم الأداء المالي لمجمع صيدال من خلال تحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير

1.4 تحليل رقم الأعمال ومستويات الإنتاج المحققة من طرف مجمع صيدال:

يوضح الجدول التالي كل من مستويات رقم الأعمال والإنتاج لمجمع صيدال خلال الفترة 2016-2019:

الجدول 1: التغير في رقم الأعمال والإنتاج لمجمع صيدال (2016–2019)

الوحدة: الكمية ألف وحدة منتجة /القيمة ألف دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال بالقيمة (المقيم بسعر البيع)	9.609.209	9.610.664	9.627.700	8.680.697
التغير في رقم الأعمال المحقق	-	+0,02%	+0,20%	-9,85%
رقم الأعمال بالكمية	103.706	102.847	104.867	100.925
الإنتاج بالقيمة (المقيم بتكاليف الانتاج)	8.830.187	7.995.453	8.668.687	8.783.092
التغير في الإنتاج بالقيمة	-	-9,45%	+8,42%	+1,32%
كمية الإنتاج	115.500	105.337	124.544	121.893
التغير في كمية الإنتاج	-	-8,80%	+12,29%	-2 ,13%
مخزون الأمان بالكمية	16.538	19. 028	38.660	59.673
نسبة مخزونات المنتجات تامة الصنع بالكمية على رقم الأعمال بالكمية	16%	19%	37%	59%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، المتاحة على المواقع الالكترونية التالية:

- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2016)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2017)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2018)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2019)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تحقيق مجمع صيدال استقرار في رقم الأعمال بالقيمة يقدر بـ 9,6 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2016-2018، ففي سنة 2017 استطاع المجمع المحافظة على نفس مستوى رقم الأعمال لسنة 2016 رغم انخفاض الانتاج في بعض الأدوية من خلال تعويض انخفاض الانتاج للسنة باستهلاك مخزون الأمان الخاص بالمنتجات تامة الصنع لسنة 2016، بينما سنة 2019 كانت سنة صعبة على مجمع صيدال نظرا للانخفاض الحاد للمبيعات بنسبة 9,85% بسبب المنافسة، مما أدى إلى انخفاض حصته السوقية.

ومن جهة أخرى، نلاحظ تحقيق مجمع صيدال خلال سنة 2016 إنتاج يقدر بـ 8,8 مليار دينار جزائري ما يعادل 115 مليون وحدة منتجة، وفي سنة 2017 تم تسجيل انخفاض الانتاج بنسبة 8,8% بالكمية وبنسبة 9.45% بالقيمة مقارنة بسنة 2016، ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى توقف وحدة الحراش عن الانتاج في فيفري 2017 (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، حيث حاول المجمع جاهدا لتعويض ذلك التوقف الذي يمثل 15% من مجموع انتاج المجمع من خلال زيادة انتاج الوحدات الأخرى، لكنه نجح بتعويض جزء من انتاج وحدة الحراش ما نسبته 6,2% فقط (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، وتعتبر هذه نقطة ضعف لعدم توفر المرونة في الانتاج وعدم وجود استجابة سريعة لرفع الانتاج بسبب ضعف استجابة وحدات الانتاج لتنفيذ قرارات مجلس الادارة بزيادة الانتاج، على الرغم من توفير الامكانيات اللازمة من خلال توزيع القدرات الانتاجية لوحدة الحراش على باقي الوحدات (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2017). والملاحظ أن المجمع لا يملك المرونة اللازمة للزيادة السريعة في انتاج المصانع في حالة الطلب السريع في وقت الحاجة وعدم انتظار استنزاف كامل مخزون الأمان للمنتجات، ومنه نستنتج أن ردة فعل المجمع كانت ضعيفة نوعا ما في حالة اللجوء لزيادة الانتاج لتغطية الطلب على المنتجات، وتعتبر نقطة ضعف للمجمع وعليه أن يدركها من خلال الخطط الاستراتجية المستقبلية لتنظيم الانتاج.

وفي سنة 2018 تم تسجيل ارتفاع مستويات الانتاج من خلال دخول مصنع الحراش الجديد حيز الخدمة وتحقيق انتاج يقدر بـ 125 مليون وحدة منتجة بقيمة تعادل 8,7 مليار دينار جزائري (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، أما في سنة 2019 كانت سنة صعبة على مجمع صيدال من خلال الانخفاض الكبير في المبيعات بسبب انخفاض الحصة السوقية لمجمع صيدال وصعوبة تسويق المنتجات في بعض الأدوية نتيجة المنافسة الشرسة في قطاع الأدوية، مما تسبب في ارتفاع الكمية

المخزنة من المنتجات تامة الصنع في المخازن، مما أجبر المجمع على تخفيض وتيرة الانتاج لبعض المنتجات لتفادى كساد المنتجات في المخزن، أما السبب الثاني لانخفاض الانتاج يعود إلى الأعطال الميكانيكية بسبب قدم معدات الانتاجية وعدم تجديدها، بينما السبب الثالث لانخفاض انتاج بعض المنتجات هو نفاذ مخزون المواد الأولية لبعض أنواع المنتجات لعوامل خارجة عن مسؤولية مجمع صيدال، لأن معظمها مواد مصنعة بالخارج ومستوردة مما يرفع المخاطر المالية للمجمع (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2019).

وفي الأخير نلاحظ استقرار مخزون المنتجات تامة الصنع في المخازن بين سنتين 2016 و 2017، وهذا يعتبر أمر جيد لتعويض أي انخفاض أو توقف في الانتاج، لكننا لاحظنا في المقابل في سنة 2018 ارتفاع المخزونات تامة الصنع من خلال ارتفاع نسبة مخزون المنتجات بالنسبة لرقم الأعمال بالكمية إلى 38% بسبب تحسن مستويات الانتاج للمجمع مع دخول المصنع الجديد للحراش حيز الخدمة لكن دون تحسن في مستويات المبيعات، مما تسبب في ارتفاع الكمية المخزنة، وازداد الوضع سوءا في سنة 2019 بارتفاع نسبة مخزون المنتجات بالنسبة لرقم الأعمال بالكمية إلى 59% أي مخزون الأمان يمثل تقريبا 60% من الانتاج السنوي للمنتجات، مما أدى إلى ارتفاع المدة المتوسطة لتخزين المنتجات تامة الصنع بسبب صعوبات في التسويق، وهذا ما سوف يجبر المجمع على تخفيض وتيرة الانتاج لتجنب تكدس المنتجات في المخازن، ويعتبر ذلك نقطة ضعف ويؤثر على التوازن المالي قصير الأجل وعلى الوضعية المالية للمجمع، حيث يؤدي إلى ارتفاع العجز المسجل في دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تخفيض وتيرة الانتاج تسبب في المقابل في رفع المدة المتوسطة لتخزين المواد الأولية بسبب عدم استهلاكها في الانتاج بنفس الوتيرة، كل هذه العوامل لها آثار سلبية على زيادة احتياجات التمويل قصيرة الأجل للمجمع وزيادة ارتفاع عجز دورة الاستغلال المتمثل في احتياج رأس المال العامل وانخفاض سيولة المؤسسة مما يجبرها للجوء إلى خزينة الخصوم ومنه ارتفاع التكاليف المالية.

وبالتوسع في تحليل رقم الأعمال، نلاحظ أنه خلال سنوات الدراسة لم يحقق المجمع مستويات رقم الأعمال المستهدفة، وبالتالي تسجيل انحرافات بمقارنته مع رقم الأعمال المحقق، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: مقارنة رقم الأعمال المستهدف ورقم الأعمال المحقق لمجمع صيدال (2016 –2019) الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	رقم الأعمال المستهدف أو المقدر	رقم الأعمال المحقق	الإنحراف الإجمالي لرقم الأعمال	نسبة تحقيق الهدف
رقم الأعمال بالقيمة لسنة **2016**	11.021.466	9.604.530	-1.416.936	87,14%
رقم الأعمال بالقيمة لسنة **2017**	10.605.012	9.606.774	-998.238	90,59%
رقم الأعمال بالقيمة لسنة **2018**	10.840.170	9.626.145	-1.214.025	88,80%
رقم الأعمال بالقيمة لسنة **2019**	11.625.046	8.678.269	- 2.946.777	74,65%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات حول توزيع رقم الأعمال المستهدف والمحقق المقدمة من طرف مجمع صيدال.

من خلال الجدول السابق، نستنتج أنه رغم انتهاج ادارة مجمع صيدال استراتجية تسويقية هجومية من خلال محاولته رفع الحصة السوقية، إلا أن المجمع لم يستطيع تحقيق الأهداف المرجوة، بل تمكن فقط من الاحتفاظ بالحصة السوقية المعتادة ولم يستطيع تجاوز حاجز رقم الأعمال 9,63 مليار دج خلال فترة الدراسة كما سجل تدهورا في سنة 2019 إلى 8,68 مليار دج، وهذا ما يعكس ضعف السياسة التسويقية للمجمع والتأثير على حدة المنافسة في سوق الأدوية، ومنه نستخلص ضعف قدرة مجمع صيدال على تحقيق أهدافه وعدم تحقيق زيادة في الحصة السوقية بسبب عدم إتباع سياسات تسويقية فعالة.

ومنه تسجيل انحرافات اجمالية سالبة طيلة فترة الدراسة نظرا لعدم تحقيق الأهداف المقدرة، لذلك على مجمع صيدال تحليل انحرافات رقم الأعمال لتحديد العوامل المعيقة لعدم الوصول للأهداف المرجوة وتصحيح مواطن الضعف لتحقيق فعالية أعلى، حيث مع بداية سنة 2016 تم تحديد رقم أعمال مستهدف بـ 11,02مليار دج لكن مع نهاية السنة تم تحقيق رقم أعمال يقدر فقط بـ 9,60 مليار دج أي نسبة تحقيق تقدر 87,14% مع تسجيل انحراف اجمالي سالب يقدر بـ 1,42 مليار دج، وفي بداية سنة 2017 على الرغم من تخفيض رقم الأعمال المستهدف من 11,02 مليار دج إلى مستوى 10,61 مليار دج إلا أن المجمع

لم يستطيع تحقيق الهدف المحقق وتم تحقيق رقم أعمال يقدر بـ 9,61 مليار دج وهو نفس مستوى رقم الأعمال لسنة 2016، أي تم تحقيق الهدف بنسبة تقدر 90,59% مع تسجيل انحراف اجمالي سالب يقدر بمليار دج، وفي سنة 2018 تم رفع رقم الأعمال المستهدف من 10,61 مليار دج إلى 10,84 مليار دج، لكن مع نهاية السنة حقق المجمع رقم أعمال يقدر فقط بـ9,63 مليار دج أي نسبة تحقيق تقدر 88,80% مع تسجيل انحراف اجمالي سالب يقدر بـ1,21مليار دج، وفي سنة 2019 بالرغم من عدم تجاوز رقم الأعمال لحاجز 9,63 مليار دج من سنة 2016 إلى سنة 2018 إلا أن الادارة حددت رقم أعمال مستهدف بقيمة 11,63 مليار دج، وفي نهاية السنة لم يستطيع المجمع من تحقيق رقم الأعمال المعتاد بل تقهقر إلى مستوى 8,68 مليار دج لأول مرة مع تسجيل انحراف اجمالي سالب يقدر بـ 2,95 مليار دج.

2.4- تحليل مستويات القيمة المضافة :

يمكن إبراز مستويات القيمة المضافة لمجمع صيدال للفترة 2016-2019 من جلال الجدول التالي:

الجدول 3: مستويات القيمة المضافة لمجمع صيدال للفترة 2016–2019 الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019
انتاج السنة	9.844.770	9.165.259	9.834.239	9.695.445
استهلاك السنة	-4.255.997	-4.334.454	-5.156.029	-5.213.939
نسبة استهلاك السنة على انتاج السنة	42,93%	47,29%	52,42%	53,78%
القيمة المضافة	5.588.773	4.830.805	4.678.211	4.481.506
نسبة التغير في القيمة المضافة	-	-13,56%	-3,15%	-4,21%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات جدول النتائج لمجمع صيدال للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض مستمر للقيمة المضافة لمجمع صيدال من قيمة 5.59 مليار دينار جزائري في سنة 2016 إلى قيمة 4,83 مليار دينار جزائري في سنة 2017، بانخفاض يقدر بـ 758 مليون دينار جزائري، وفي سنة 2018 بلغت القيمة المضافة ما قيمته 4,68 مليار دج بانخفاض يقدر بـ 152 مليون دج مقارنة بالسنة السابقة، أما في سنة 2019 لم تتحسن القيمة المضافة للمجمع بل استمرت في الانخفاض مسجلة قيمة 4,48 مليار دج بانخفاض يعادل 197 مليون دينار جزائري.

إن الانخفاض المستمر للقيمة المضافة لمجمع صيدال خلال سنوات الدراسة يمثل مؤشر سلبي ونقطة ضعف على المجمع تدارك ذلك، حيث من خلال الاستعانة بالجدول أعلاه يمكن إرجاع أسباب ذلك في ما يلي:

- استقرار نسبي في انتاج السنة ما بين 2016 و2019، وفي المقابل ارتفاع مستمر لاستهلاك السنة، ففي سنة 2016 قام المجمع بإنتاج 9,8 مليار دينار جزائري من المنتجات تامة الصنع، وفي المقابل استهلكت ما قيمته 4,2 مليار دينار جزائري من المواد الأولية وغيرها (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، وفي المقابل في سنة 2018 قام المجمع بإنتاج ما مقداره 9,8 مليار دينار جزائري وهو نفس مستوى إنتاج سنة 2016، لكن تم استهلاك ما يعادل 5,2 مليار دينار جزائري عوض 4,3 مليار دينار جزائري في سنة 2016، بارتفاع التكاليف بمبلغ 900 مليون دينار جزائري، وهذا مؤشر يدل على عدم تحكم المجمع بالتكاليف المباشرة للإنتاج.

ففي سنة 2016 كانت نسبة استهلاك السنة على انتاج السنة 43%، يعني كلما قام المجمع بإنتاج 100 دج من المنتجات تامة الصنع في المقابل يستهلك ما قيمته 43 دينار جزائري من التكاليف المباشرة، والباقي 57 دينار عبارة عن الثروة المنتجة من طرف المجمع من خلال ممارسة نشاطه واستغلال عوامل الانتاج، وهي تمثل القيمة المضافة للمجمع، لكن الملاحظ تدهور نسبة استهلاك السنة على انتاج السنة خلال السنوات اللاحقة إلى 47%، 52% و54% على التوالي، وهذا يدل على الارتفاع المستمر لمستويات استهلاك السنة خلال سنوات الدراسة، وهو مؤشر على أن المجمع فقد السيطرة على تكاليف الانتاج ويعتبر ذلك نقطة ضعف على المجمع تداركها، فعلى سبيل المثال في سنة 2019 كل 100 دينار من إنتاج المنتجات التامة يتم استهلاك ما قيمته 54 دينار تسدد للموردين والباقي 46 دينار فقط من القيمة يحتفظ بها المجمع كقيمة مضافة، ومن جهة أخرى، لاحظنا

أنه في سنة 2019 رغم انخفاض إنتاج السنة من 9,83 مليار دينار جزائري في سنة 2018 إلى 9.70 مليار دينار جزائري إلا أن الملاحظ أن استهلاك السنة ارتفع من 5,16 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 5,21 مليار دينار جزائري في سنة 2019، وهذا ما يطرح التساؤل حول مدى تحكم المجمع بمستويات تكاليف الانتاج المباشرة، والتي أدت إلى الانخفاض المستمر في القيمة المضافة المحققة خلال فترة الدراسة، وبعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى أن ذلك يعود لسببين:

*السبب الأول هو نتيجة مباشرة للارتفاع المستمر لتكلفة المواد الأولية المستهلكة في الانتاج، ويمكن إبراز ذلك بالاستعانة بجدول مشتريات المواد الأولية خلال الفترة 2016- 2019:

الجدول 4: مشتريات المواد الأولية لمجمع صيدال للفترة 2016–2019 الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	مشتريات المواد الأولية المصنعة محليا	النسبة المشتراة من المواد الأولية المصنعة محليا	مشتريات المواد الأولية المستوردة	النسبة المشتراة من المواد الأولية المستوردة	المجموع
2016	308.202	19%	1.654.968	81%	2.043.170
2017	116.352	7%	1.482.425	93%	1.598.777
2018	205.163	7%	2.338.037	93%	2.543.200
2019	243.983	10%	2.093.946	90%	2.337.928
المجموع	**873.710**	**10%**	**7.516.268**	**90%**	**8.523.075**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات عن قائمة المشتريات مقدمة من طرف مجمع صيدال.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة نسبة الاعتماد المطلق لمجمع صيدال على المواد الأولية المستوردة والمصنعة خارجيا تقدر بـ90% من مجموع قيمة المواد الأولية المستهلكة في الانتاج، ومنه نستنتج التبعية المطلقة للمجمع للإستيراد من الخارج، حيث يستعمل 10% فقط من المواد الأولية محلية الصنع، إن الارتباط الكلي لمشتريات المواد الأولية بالمواد المصنوعة في الخارج يرفع من المخاطر المالية للمجمع بسبب عدم استقرار أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى التدني المستمر لقيمة الدينار الجزائري خلال سنوات الدراسة، هذا ما تسبب في عدم تحكم المجمع بضبط ارتفاع تكاليف الانتاج (ارتفاع تكاليف المواد الأولية المستهلكة المستوردة من الخارج بسبب التدني المستمر لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما افقد التحكم في ضبط ارتفاع تكاليف المواد المستهلكة، ومنه تكلفة انتاج المنتجات تامة الصنع).

*السبب الثاني لانخفاض القيمة المضافة يعود لانخفاض انتاجية معدات الانتاج بسبب تجاوز عمرها الاقتصادي وعدم قيام المجمع بتجديدها، هذه الوضعية أثرت سلبا على ارتفاع تكاليف الصيانة نظرا للأعطال الميكانيكية المتكررة، توقف الإنتاج، مصاريف الإصلاحات، مصاريف قطع الغيار وغيرها.

3.4 تحليل الموارد البشرية لمجمع صيدال (2016-2019) :

يوضح الجدول التالي تطور الموارد البشرية لمجمع صيدال خلال الفترة 2016-2019:

الجدول 5: تطور عدد المستخدمين لمجمع صيدال (2016–2019)

الترتيب	الموقع وحدات التسيير والانتاج	2016	2017	2018	2019
1	المدية	604	667	707	721
2	**المقر الاجتماعي –المقر العام**	**668**	**678**	**671**	**656**
3	جسر قسنطينة	463	519	530	528
4	دار البيضاء	388	432	458	451
5	قسنطينة	234	270	291	315
6	الحراش	354	202	202	200
7	عنابة	124	116	118	118

8	شرشال	88	89	98	105
مجموع عدد المستخدمين		**2923**	**2963**	**3.075**	**3.094**
نسبة التغير في عدد المستخدمين		**–**	**+1,37%**	**+3,78%**	**+0,62%**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، متاحة على المواقع الالكترونية التالية:

- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2016)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2017)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2018)
- (Saidal, Rapport du conseil d'administration, 2019)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– عدد العاملين في مجمع صيدال في ارتفاع طفيف خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2019 بلغ عدد المستخدمين لمجمع صيدال 3094 عامل بزيادة 19 عامل مقارنة بسنة 2018، حيث تم توظيف 45 عامل جديد، وتم إحالة 26 عامل على التقاعد، ويعود توظيف العمال الجدد لتغطية العجز في موقع الانتاج الجديد وتعويض العمال المحالين على التقاعد.

– يعود استقرار عدد المستخدمين إلى أن المجمع لم يقم باستثمارات جديدة كبيرة لتوسيع قدراته الانتاجية، وقام فقط بتوظيف بعض المستخدمين الجدد إضافة لتعويض المستخدمين المحالين على التقاعد، حيث ارتفع عدد المستخدمين خلال الفترة 2016- 2019 فقط بنسبة 5,86%.

– عدد المستخدمين في المقر الاجتماعي لمجمع صيدال مرتفع للغاية ويحتل المرتبة الثانية بعد موقع مصنع المدية، وهو مؤشر سلبي يبرز عدم فعالية وضعف مردودية العامل ويعتبر غير مبرر من الناحية المالية، لأن المقر الاجتماعي عبارة عن المصالح الادارية التي تعتبر تكاليف ثابتة غير مباشرة وليس لهم علاقة مباشرة بالإنتاج، مما يطرح إشكال عن مدى التحكم في عدد المستخدمين، الأمر الذي يزيد من تكلفة الإنتاج، وعليه يجب إعادة توزيع العدد الزائد عن الحاجة بالمقر الاجتماعي على باقي مواقع الانتاج أو منحهم منح تحفيزية لمغادرة المجمع، ومنح أولوية التوظيف على مختلف وحدات الانتاج باليد العاملة المؤهلة.

4.4 تحليل كتلة الأجور لمجمع صيدال (2016-2019) :

يمكن توضيح تطور أجور المستخدمين وتأثيرها على كل من القيمة المضافة ورقم الأعمال من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: تطور أجور المستخدمين لمجمع صيدال (2016–2019) الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019
أجور المستخدمين	2.873.936	2.709.239	3.186.098	3.360.530
نسبة التغير في أجور المستخدمين	–	-5,73%	+17,60%	+5,48%
أجور المستخدمين/ القيمة المضافة	51,42%	56,08%	68,11%	74,99%
أجور المستخدمين/ رقم الاعمال	29,91%	28,19%	33,09%	38,71%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات جدول النتائج لمجمع صيدال للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

– ارتفاع كبير ومستمر في أجور المستخدمين على الرغم من استقرار عدد المستخدمين، حيث بين سنتي 2018 و2019 تم توظيف 19 عامل جديد فقط لتعويض العمال المحالين على التقاعد (كما تمت الإشارة إليه سابقا)، وفي سنة 2017 نلاحظ أن الحصة الأكبر من القيمة المضافة أي الثروة المنتجة من طرف المجمع تم توزيعها كأجور على المستخدمين بنسبة 56% وهي نسبة عالية، لكن الإشكال المطروح هو الارتفاع المستمر لهذه النسبة بين سنتي 2018 و2019 بـ 86% و74% على التوالي ومدى تأثير ذلك على مردودية العامل.

– قيمة أجور المستخدمين 3.360.530 ألف دج في سنة 2019 بزيادة تقدر بـ 5,47% (بارتفاع +174.432 ألف دج) مقارنة مع سنة 2018 المقدرة بـ3.186.098 ألف دج، رغم أن عدد العاملين مستقر نسبيا، ومنه ارتفاع أعباء المستخدمين يعود أساسا للزيادة في الأجور.

وفي الأخير نلاحظ ارتفاع عدد المستخدمين من سنة 2016 إلى سنة 2019 فقط بـ 5,86% بتوظيف 171 عامل جديد، لكن كتلة الأجور ارتفعت خلال نفس الفترة بنسبة 16,93% أي بأكثر من 487 مليون دج، ارتفاع الأجور أكثر بـ 2,89 مرة من ارتفاع عدد المستخدمين، ومنه نستنتج أن ارتفاع كتلة الأجور يعود للزيادة الكبيرة في أجور العمال، الإشكال المطروح يتمثل في عدم تحكم المجمع في كبح زيادات الأجور مما تسبب في ارتفاع أعباء المستخدمين رغم الانخفاض المسجل في القيمة المضافة مما يطرح تساؤل حول مردودية العامل في المجمع.

– نسبة أجور المستخدمين على القيمة المضافة في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2016 إلى أن تبلغ أقصى نسبة لها في سنة 2019، الحصة الأكبر من القيمة المضافة والتي تقدر بنسبة 75% يتم توزيعها في شكل أجور على المستخدمين، وحصة 3% من القيمة المضافة يتم اعطائها للدولة كضرائب ورسوم (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، أما الحصة المتبقية والمقدرة بنسبة 22% فقط يتم الاحتفاظ بها في مجمع صيدال على شكل فائض إجمالي للاستغلال.

- نفس الملاحظة فيما يتعلق بنسبة أجور المستخدمين على رقم الأعمال فهي في تزايد مستمر لأن تصل للذروة خلال سنوات الدراسة، حيث كانت النسبة 29,91% في سنة 2016 إلى أن تصل إلى 39% في سنة 2019، أي كل 100 دج يحصله المجمع كمبيعات يدفع منه 39 دج أجور للعمال فقط دون حساب التكاليف المباشرة الأخرى المتمثلة في تكلفة المواد الأولية المستهلكة وفواتير استهلاك الطاقة وغيرها.

ومنه نستنتج أن انخفاض مردودية العامل كان سببا في زيادة أجور المستخدمين دون الزيادة في القيمة المضافة المنتجة من طرف المجمع، وتعتبر نقطة ضعف حيث تعتبر عدم تحكم المجمع في التكاليف، ويؤدي ذلك إلى انخفاض نتيجة السنة وانخفاض مردوديتها.

5.4 تحليل رصيد اجمالي فائض الاستغلال لمجمع صيدال :

يبرز الجدول التالي كل من التغير في إجمالي فائض الاستغلال، ومدى تأثيره على القيمة المضافة ورقم الأعمال:

الجدول 7: تطور إجمالي فائض الاستغلال لمجمع صيدال (2016–2019) الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019
اجمالي فائض الاستغلال	2.550.215	1.962.640	1.332.055	977.616
نسبة التغير في اجمالي فائض الاستغلال	–	**–23,04%**	**–32,13%**	**–26,61%**
اجمالي فائض الاستغلال/ القيمة المضافة	**45,63%**	**40,63%**	**28,47%**	**21,81%**
اجمالي فائض الاستغلال/ رقم الاعمال	**26,54%**	**20,42%**	**13,84%**	**11,26%**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات جدول النتائج لمجمع صيدال للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ انخفاض مستمر في إجمالي فائض الاستغلال من 2,55 مليار دج في سنة 2016 إلى 0,98 مليار دج في سنة 2019، ويعود ذلك من جهة إلى الانخفاض المستمر للقيمة المضافة بسبب عدم تحكم مجمع صيدال بتكاليف المواد الأولية، ومن جهة أخرى هو أن الجزء الأكبر من القيمة المضافة يتم توزيعها كأجور على المستخدمين التي شهدت تزايدا بوتيرة متسارعة بسبب زيادات الأجور، والجزء الثاني كضرائب ورسوم (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع)، والباقي من القيمة المتبقية يحتفظ بها المجمع في شكل إجمالي فائض الاستغلال.

ومنه نستنتج أن مجمع صيدال لم يتجه نحو كبح زيادات الأجور رغم العدد المستقر نسبيا في عدد المستخدمين وانخفاض مردودية العامل بسبب انخفاض رقم الأعمال، وتهاوي القيمة المضافة من 5,59 مليار دج في سنة 2016 إلى 4,48 مليار دج في سنة 2019 وهي زيادات غير مبررة ماليا.

أما فيما يتعلق بنسبة إجمالي فائض الاستغلال على القيمة المضافة، نلاحظ أنها في تناقص مستمر ورهيب، حيث انخفضت من نسبة 45,63% في سنة 2016 (هي النسبة المحتفظ بها من طرف المجمع من القيمة المضافة بعد توزيع 51,42% كأجور المستخدمين و2.95% كضرائب ورسوم) إلى نسبة 21,81% في سنة 2019، ويعود ذلك للزيادة المستمرة لنسبة أجور المستخدمين من القيمة المضافة.

كما نلاحظ أن نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال على رقم الأعمال ضعيفة للغاية وهي في انخفاض مستمر في سنة 2016 وصلت النسبة إلى حدود 26,54% أي كل 100 دج تحصله المؤسسة من المبيعات يبقى فقط 26,54 دج كقيمة في المجمع على شكل فائض اجمالي للاستغلال، والباقي 73,46 دج عبارة عن أعباء يدفعها المجمع (تكلفة استهلاك المواد الأولية، أجور العمال، ضرائب ورسوم)، وتدهورت هذه النسبة أكثر في سنة 2017 إلى 20,42% وفي سنة 2018 قدرت بـ13,84%، حيث وصلت لنصف ما حققته في سنة 2016.

أما في سنة 2019 انخفضت إلى 11,26% أي كل 100 دج يحصله المجمع من المبيعات يبقى فقط 11,26 دج كقيمة في المؤسسة على شكل فائض اجمالي للاستغلال والباقي الأكبر يدفعه كأعباء 88,74 دج عبارة عن أعباء مباشرة للإنتاج، ومنه نستنتج أن مجمع صيدال فقد كل السيطرة على ارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع كتلة الأجور.

إن انخفاض قيمة الفائض الاجمالي للاستغلال يعتبر نقطة ضعف، على المجمع التحكم أكثر في الزيادات غير المبررة لأجور المستخدمين من خلال تسقيف الأجور، وذلك بتقسيم الأجر إلى جزئين جزء ثابت وجزء متغير تبعا للتغير في القيمة المضافة بنفس الوتيرة، والزيادة تكون مرتبطة فقط بزيادة رقم الأعمال والقيمة المضافة، مما يحفز العاملين على زيادة مردوديتهم من خلال تقليل التبذير والتركيز على زيادة الانتاج وزيادة انتاجيتهم، مما يسمح بزيادة الأجور بنفس مستوى ارتفاع القيمة المضافة.

6.4 تحليل النتيجة العملياتية، النتيجة المالية والنتيجة العادية قبل الضرائب لمجمع صيدال :

يمكن إبراز التغير في كل من النتيجة العملياتية، النتيجة المالية والنتيجة العادية قبل الضرائب لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول 8: تطور النتيجة العملياتية لمجمع صيدال (2016–2019) الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019
النتيجة العملياتية	2.084.517	1.653.285	1.365.880	1.009.856
نسبة التغير في النتيجة العملياتية	-	-20,69%	-17,38%	-26,07%
المنتوجات المالية	181.645	162.893	191.627	151.947
الأعباء المالية	-118.794	-101.670	-159.259	-272.785
النتيجة المالية	62.851	61.223	32.369	-120.838
تغيرات في النتيجة المالية	-	-2,6%	-47,1%	-373,3%
النتيجة العادية قبل الضرائب	2.147.369	1.714.508	1.398.249	889.019
نتيجة السنة المالية	1.614.728	1.433.341	1.292.124	806.029
تغيرات في نتيجة السنة المالية	-	-11,2%	-9,9%	-37,6%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات جدول النتائج لمجمع صيدال للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول، نلاحظ أن النتيجة العملياتية موجبة ومتناقصة خلال سنوات الدراسة، ويعود ذلك أساسا لتناقص الفائض الإجمالي للاستغلال مع تسجيل استقرار في الأعباء والمنتوجات العملياتية، ويعتبر ذلك مؤشر سلبي يعكس صعوبة تمويل السياسة الاستثمارية ومن ثم السياسة التمويلية لمجمع صيدال.

كما نلاحظ خلال سنوات 2016، 2017 و2018 أن المنتوجات المالية المتمثلة في الايرادات المالية استطاعت تغطية كل الأعباء المالية مع تحقيق فائض موجود في النتيجة المالية يدعم صافي نتيجة السنة المالية، ففي سنة 2018 رغم انخفاض النتيجة المالية بنسبة 47% إلا أنها لازالت موجبة بينما انخفضت مساهمتها في تدعيم نتيجة السنة المالية.

وفي سنة 2019 تم تسجيل ارتفاع كبير في الأعباء المالية من 159 مليون دج في سنة 2018 إلى 273 مليون دج في سنة 2019 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض كبير في الايرادات المالية المتأتية من التوظيفات المالية من 192 مليون دج في سنة 2018 إلى 152 مليون دج في سنة 2019، مما أدى إلى انخفاض النتيجة المالية بنسبة 373% مقارنة بالسنة الفارطة وأصبحت سالبة لأول مرة خلال فترة الدراسة حيث سجلنا نتيجة مالية سالبة بقيمة 121 مليون دج، حيث فقد مجمع صيدال السيطرة على الأعباء المالية من خلال الإفراط في اللجوء للإقتراض واللجوء إلى خزينة الخصوم المتمثلة في التسهيلات البنكية (صيدال، اعتماد على الميزانية المالية للمجمع، 2019)، مما ترتب عليه تحمل أعباء عالية أثرت سلبا على النتيجة المالية، حيث أن الايرادات المالية لم تستطيع تمويل كل الأعباء المالية، وهذا ما يجبر مجمع صيدال إلى الاستعانة بالنتيجة العملياتية لتمويل العجز في النتيجة المالية لسنة 2019، ومنه نستنتج أن السياسة التمويلية للمجمع غير فعالة وغير مجدية، مما يطرح تساؤل عن مستويات مردودية التوظيفات المالية مقارنة مع نسب الفوائد البنكية وحجم الأعباء المالية وعن سبب الاحتفاظ بتلك التوظيفات المالية، حيث من الأجدر على المجمع التنازل عليها لتدعيم السيولة المالية ومن ثم تخفيض حاجته إلى الاقتراض والتسهيلات البنكية، ومنه تحمل قدر أقل من الأعباء المالية التي من شأنها تدعيم نتيجة السنة المالية.

وفيما يتعلق بنتيجة السنة المالية، نلاحظ أنها في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة (تعتبر نتيجة عكسية بالنظر لكل العوامل المذكورة سابقا)، حيث تعتبر سنة 2019 الأسوء لمجمع صيدال خلال فترة الدراسة أين شهدت تدهورا كبيرا في الوضعية المالية وانخفضت نتيجة السنة بنسبة 38% مقارنة بسنة 2018، وهو مؤشر سلبي وخطير على الوضعية غير المريحة للمجمع.

7.4 تطور المردودية المالية لمجمع صيدال :

يبرز الجدول التالي تغيرات المردودية المالية لمجمع صيدال خلال الفترة 2016-2019:

الجدول 8: تطور المردودية المالية لمجمع صيدال (2016–2019) الوحدة: ألف دينار جزائري

النسب /السنوات	2016	2017	2018	2019
النتيجة السنة	1.614.728	1.433.341	1.292.124	806.029
الاموال الخاصة	26.122.504	26.869.289	18.957.307	19.050.991
المردودية المالية	6,18%	5,33%	6,81%	4,23%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الميزانية المالية لمجمع صيدال للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ استقرار نسبي في المردودية المالية مابين سنتي 2016 و 2018 لكنها سجلت مردودية أقل من المتوسط المسجل في باقي السنوات، بانخفاض يقدر بنسبة 2,6% خلال سنة 2019 بسبب الانخفاض الكبير في نتيجة السنة المالية، حيث أن المردودية المالية المتوسطة لفترة الدراسة تساوي 5,6% (يعني في المتوسط كلما استثمرنا 100 دج في رأس مال المجمع تحقق في المقابل ربح يقدر بـ 5,6 دج)، ومنه نستنتج أن المردودية المالية لمجمع صيدال ضعيفة نوعا ما وتقريبا تساوي نسبة الفائدة البنكية (وهي المردودية بدون مخاطر)، حيث أن النسبة المتعارف عليها بالنسبة للعائد المالي المنتظر للشركات المدرجة في البورصة تكون ما بين 10% الى 15% (صيدال، وثائق مقدمة من طرف المجمع).

إن ضعف المردودية المالية يرجع لضعف النتيجة الصافية المحققة خلال سنوات الدراسة، ويعود ذلك لعدم تحكم مجمع صيدال في الارتفاع المستمر في التكاليف من جهة، ومن جهة أخرى الانخفاض المستمر في رقم الأعمال نظرا لوجود مشاكل في تسويق بعض المنتجات التى تعرف منافسة شرسة في سوق الأدوية.

5. تحليل النتائج:

بعد دراسة وتحليل الأرصدة الوسيطية للتسيير للمجمع الصناعي صيدال، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

– انخفاض انتاجية معدات الانتاج بسبب تجاوز عمرها الاقتصادي حيث لم يقم مجمع صيدال بتجديدها، هذه الوضعية أثرت سلبا على ارتفاع تكاليف الصيانة من خلال الأعطال الميكانيكية المتكررة وتوقف الانتاج ومصاريف الاصلاحات ومصاريف قطع الغيار وغيرها.

– التبعية المطلقة لمجمع صيدال في استيراد المواد الأولية المصنعة بالخارج، مما أدى لعدم تحكمه بتكاليف شراء المواد الأولية مما يزيد من تكلفة الانتاج بسبب ارتفاعها في الأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تذبذب قيمة الدينار الجزائري مقابل

العملات الأجنبية وتدنيه المستمر، وهذا ما أثر على ارتفاع تكلفة الاستيراد ومنه تكاليف الإنتاج، مؤديا إلى ارتفاع المخاطر المالية للمجمع.

– وجود صعوبات في تسويق المنتجات أدت إلى ارتفاع مدة تخزين المنتجات تامة الصنع وزيادة مدة تخزين المواد الأولية غير المستهلكة، مما أدى إلى تسجيل عجز مالي متزايد في دورة الاستغلال المتمثل في احتياج رأس المال العامل مؤديا إلى انخفاض فائض الخزينة ومشاكل في السيولة وأثر سلبا على خزينة مجمع صيدال، مما أجبر المجمع إلى اللجوء للبنوك وطلب تسهيلات بنكية بفوائد بنكية عالية لتغطية عجز السيولة المسجل لتسديد الالتزامات المالية الفورية .

– عدم التحكم في الارتفاع المتزايد لأجور المستخدمين خاصة في سنتي 2018 و 2019، والتي استهلكت الجزء الأكبر من القيمة المضافة، مما أدى إلى انخفاض كبير في اجمالي فائض الاستغلال، ومنه انخفاض النتيجة الصافية للسنة المالية.

– السياسة التمويلية للمجمع غير فعالة وغير مجدية، مما يطرح تساؤل عن مستويات مردودية التوظيفات المالية مقارنة مع نسب الفوائد البنكية وحجم الأعباء المالية وعن سبب الاحتفاظ بتلك التوظيفات المالية.

– الانخفاض المستمر للنتيجة الصافية للسنة المالية لمجمع صيدال يعود أولا لعدم تحكم المجمع في الارتفاع المستمر للتكاليف من جهة، ومن جهة أخرى الانخفاض المستمر في رقم الأعمال نظرا لوجود مشاكل في تسويق بعض المنتجات التى تعرف منافسة شرسة في سوق الأدوية، وانخفاض مستمر في انتاج بعض الأدوية راجع للأعطال الميكانيكية بسب قدم تجهيزات الانتاج وعدم تجديدها.

– ضعف المردودية المالية لمجمع صيدال بسبب تدهور الوضعية المالية والتدني المستمر في نتيجة السنة المحققة مما خفض من جاذبية الاستثمار في المجمع.

– على الرغم من امتلاك مجمع صيدال استثمارات مالية وأموال مستثمرة على شكل ايداعات مع ايرادات مالية متواضعة، غير أنه لوحظ لجوءه المستمر للإقتراضات البنكية والتسهيلات البنكية التي تحمله فوائد بنكية عالية، وهذا ما انعكس جليا في سنة 2019 حيث أن الأعباء المالية أكبر من المنتوجات المالية.

6. خاتمة:

انطلاقا من نتائج الدراسة، نستنتج أن المجمع الصناعي صيدال يتمتع بنقاط قوة يجب عليه تعزيزها، لكن يجب عليه معالجة كل الاختلالات المالية التي يعاني منها حتى يضمن الاستمرارية والنمو ويواجه المنافسة التي تعترضه في سوق الأدوية، وبناء على ذلك هناك بعض التوصيات المقترحة بهدف التحسين من وضعيته المالية، تتمثل فيما يلي:

– يجب على مجمع صيدال انتهاج سياسة تجديد التثبيتات المادية المتمثلة في معدات الانتاج القديمة والمهتلكة، بهدف تخفيض تكاليف الصيانة وتفادي التوقف المتكرر في الانتاج نتيجة الأعطال الميكانيكية.

– التركيز على تحفيز وتدعيم السياسة التسويقية للمنتجات لتسريع دوران المخزونات وتقليص مدة تخزين المنتجات.

– تطوير اتفاقيات الشراكة مع الخارج لتقليص تبعية مجمع صيدال لاستيراد المواد الأولية المصنعة بالخارج، من خلال التركيز على ضرورة إقامة شراكات مع موردي المواد الأولية الأجانب ودعوتهم للاستثمار المشترك في الجزائر، مما يجعل المجمع يسيطر أكثر على كل مراحل الانتاج من خلال تركيز استثماراته على انتاج المواد الأولية المصنعة محليا بهدف تقليص تكاليف الاستيراد، ومنه تخفيض تكاليف الانتاج، مما يخفض من أسعار المنتجات المصنعة محليا ويخفض من فاتورة الاستيراد، ومنه تعزيز تنافسية المنتجات المحلية للتصدير للخارج.

– على المجمع تركيز التوظيف والتكوين على مختلف وحدات الانتاج باليد العاملة المؤهلة، وإعادة توزيع العدد الزائد عن الحاجة للمستخدمين في المقر الاجتماعي له على باقي مواقع الانتاج أو منحهم منح تحفيزية لمغادرة المجمع.

– التحكم الجيد في التكاليف من خلال تسقيف الأجور (عدم اقرار أية زيادة في أجور المستخدمين إلا في حالة زيادة في القيمة المضافة مما يزيد من مردودية العمال وتحفيزهم على العمل)، وذلك بتقسيم الأجر إلى جزئين جزء ثابت وجزء متغير يتغير بنفس وتيرة الزيادة في القيمة المضافة، مما يحفز العاملين على زيادة مردوديتهم والتقليل من التبذير، والتركيز على زيادة الانتاج والإنتاجية.

– التنازل عن كل الاستثمارات المالية وتحويلها إلى سيولة لتعزيز خزينة المجمع، ومن ثم تخفيض حاجته إلى الاقتراض والتسهيلات البنكية، ومنه تحمل قدر أقل من الأعباء المالية التي من شأنها تدعيم نتيجة السنة المالية.

7. قائمة المراجع:

- Saidal, G. (2016). *Rapport du conseil d'administration*. Consulté le 06 19, 2021, sur https://www.saidalgroup.dz/fr/nos-publications/rapport-du-conseil-d-aministration/itemlist/category/299-rapport-du-conseil-d-administration-2016.
- Saidal, G. (2017). *Rapport du conseil d'administration*. Consulté le 06 19, 2021, sur https://fr.calameo.com/books/0021858240e09708c43a3.
- Saidal, G. (2018). *Rapport du conseil d'administration*. Consulté le 06 19, 2021, sur https://fr.calameo.com/books/002185824a5afafb369e8.
- Saidal, G. (2019). *Rapport du conseil d'administration*. Consulté le 06 19, 2021, sur https://fr.calameo.com/books/0021858240faadf74867d.
- أسماء بوزاغو، و سنوسي بن عومر. (2020). *تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز–معسكر*. (المركز الجامعي تندوف، المحرر) *مجلة مجاميع المعرفة ، 06* (01)، 236.
- إلياس بن ساسي، و يوسف قرشي. (2006). *التسيير المالي –دروس وتطبيقات* (الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر.
- بورصة الجزائر. (عدم ذكر السنة). *صيدال*. تاريخ الاسترداد 12 07، 2021، من id_soc=28&https://www.sgbv.dz/ar/?page=details_societe
- بورنيسة مريم، و خيضر خنفري. (2019). *تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي*. (مدرسة الدراسات العليا التجارية) *مجلة العلوم التجارية ، 18* (01)، الصفحات 224-223.
- زويتة محمد الصالح. (أفريل، 2014). دور حساب النتائج حسب الطبيعة –وفق النظام المحاسبي المالي– في قياس أداء المؤسسة. (جامعة زيان عاشور –الجلفة) *دراسات اقتصادية* (23)، الصفحات 123-121.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). (19)، 25.
- ليندة دحمان. (2010). التسويق الصيدلاني حالة مجمع صيدال. 86.
- مجمع صيدال. (عدم ذكر السنة). تاريخ الاطلاع 15 06، 2021، من https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation